

وحووش 2007

# الثقافة المالية

للفصلين الأول و الثاني

2025

المراجعة المكثفة

اعداد

الأستاذ : مروان المحارمه

0795 600 532

مدارس التربية الريادية

مدارس فيلادلفيا الوطنية

أبو  
الثقافة  
المالية



مجانا

شرح مجاني للمكثف على اليوتيوب

قناة : الأستاذ مروان المحارمه

**حاجات خاصة :** ماكل / مشرب / ملبس / ترفيه

**حاجات عامة :** تعليم / صحة / امن / نقل / مياه / طاقة

**المالية العامة :** هو العلم / الذي يدرس مُجمل أنشطة الدولة / بما يتوافر لها من **مُخصّصات مالية** بشقيها **الإيرادي والإنفاقي** / , بُهدف تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية.

**عناصر المالية العامة :** 1 - النفقات العامة 2 - الإيرادات العامة 3 - الموازنة العامة

**الهدف منها :** توزيع الإيرادات بصورة تكفل الإنفاق السليم لتحقيق المنفعة العامة

**النفقات العامة :** هي المبالغ النقدية - تُنفقها الدولة - لإشباع حاجات المواطنين - نفع عام .

**اهداف النفقات العامة :**

- 1 توفير الدولة حاجة عامة نيابةً عن الأفراد بهدف تحقيق نفع عام.
- 2 ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين؛ أي شمول المنفعة العامة للأفراد كافة

**عناصر النفقات العامة ( شروط )**

- 1 **الاقتصار على المبالغ النقدية** ( الهدايا و الاوسمة لا تعتبر نفقة عامة )
- 2 **الإشراف من الهيئات العامة للدولة** ( التبرعات الفردية لا تعتبر نفقة )
- 3 **تحقيق النفع العام** ( الحداثق الخاصة لا تعتبر نفقة عامة )

**أنواع النفقات العامة**

**حسب مهام الدولة :**

- أ - النفقات الإدارية :** على الإدارة العامة، والدفاع **مثل :** الأمن، العدالة، التمثيل السياسي، تدريب الجيش
- ب - النفقات الاجتماعية :** على خدمة المجتمع **مثل :** الرعاية الصحية، والتعليم و الثقافة و الإعانات
- ج - النفقات الاقتصادية :** على **الاستثمارات** التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية، **مثل :** النقل والمواصلات ، توليد القوى الكهربائية ، الري والصرف ، تعبيد الطرق ، شبكات الصرف الصحي.

**حسب حصول الدولة على مقابل للإنفاق :**

- أ - النفقات الحقيقية (الفعلية) :** لقاء الحصول على شيء ما مقابل ذلك الإنفاق، **مثل :** إنفاقها لقاء الحصول على سلع معينة، أو خدمات، و إنفاقها على الرواتب
- ب - النفقات التحويلية :** من دون أن يترتب عليها حصول الدولة على أي شيء مقابل ذلك الإنفاق، **مثل :** الإعانات المُخصّصة للشيخوخة والبطالة، وإعانات غلاء المعيشة

**حسب تكرارها بصورة منتظمة سنوياً :**

- أ - النفقات العادية :** على نحو مُتكرّر، وبصفة دورية منتظمة كل سنة، **مثل :** رواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والأجهزة العامة، ونفقات التعليم والصحة العامة.
- ب - النفقات غير العادية :** مبالغ نقدية تُنفقها الدولة بصفة استثنائية لمواجهة ظروف **مثل :** الإنفاق على الكوارث الطبيعية ؛ والحروب وإنشاء السدود، وبناء خزانات المياه.

بحسب نطاق سريانها ومدى الاستفادة منها:

**أ - النفقات المركزية:** لإشباع حاجات أفراد المجتمع كافة، وتتولى الحكومة المركزية القيام بها، مثل: الإنفاق على الدفاع، والأمن، والعدالة.

**ب - النفقات المحلية:** لإشباع حاجات أفراد هيئة محلية معينة، وتتولى الهيئات المحلية القيام بها، مثل: الإنفاق على إيصال مياه الشرب والكهرباء إلى المدن والمناطق والبلديات.

بحسب تأثيرها في الاقتصاد الوطني:

**أ - النفقات الجارية:** تُخصّص للنشاط العادي الطبيعي للدولة مثل: الإنفاق العام على شؤون الأمن والدفاع، والرواتب والأجور، وصيانة المباني الحكومية ومعدات المكاتب، وفوائد الدين العام، ومدفوعات الدعم والإعانات.

**ب - النفقات الرأسمالية:** تُخصّص للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بغية تجاوز المشكلات الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الأردني، مثل البطالة

**الإيرادات العامة:** المبالغ النقدية التي تُحصّلها الدولة من مصادر مختلفة لتأمين نفقاتها العامة.

أنواع الإيرادات العامة

1

الإيرادات  
الاقتصادية

المبالغ النقدية التي تدخل خزانة الدولة نتيجة استثمارها في الأموال والمنشآت التي تمتلكها بوصفها شخصاً اعتبارياً.

**أ - إيرادات أملاك الدولة العام:** مبالغ نقدية تُحصّلها الدولة من استثمارها في المنشآت والعقارات بما يُحقّق النفع العام، من خلال: رسوم زيارة المتاحف والأماكن الأثرية والمرافق العامة. ملاحظة: ( لا يحق للدولة التصرف في إيرادات أملاك الدولة العام بالبيع أو المبادلة )

**ب - إيرادات أملاك الدولة الخاص:** مبالغ نقدية تُحصّلها الدولة من المشروعات الإنتاجية التي تمتلكها وما ينجم عنها من إيرادات عامة، أو دخل عام لها .

3 - الأملاك المالية للدولة

مبالغ نقدية تُحصّلها الدولة من الأرباح التي تُدرّها أسهم الشركات المملوكة لها، مثل: مصفاة البترول، ومصنع الأسمنت.

2- الأملاك الصناعية والتجارية للدولة

مبالغ نقدية تُحصّلها الدولة من أرباح المنشآت والمشروعات الصناعية والتجارية التي تمتلكها، مثل، مصانع الحديد والأخشاب

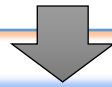
1- الأملاك العقارية للدولة

مبالغ نقدية تُحصّلها الدولة من تأجيرها لممتلكاتها، مثل: الأراضي الزراعية، والغابات.

المبالغ النقدية التي تُحصّلها الدولة جبراً من مواطنيها بحكم حقها في السيادة والحكم والسلطة، وبحكم مواظنتهم وانتمائهم إليها.



**1- الضرائب:** مبلغ من المال تقتطعه الدولة مباشرة من الأفراد، وتُحصّله من المُكَلَّفِين (سواء أكانوا طبيعيين، أم معنويين) بصورة إجبارية نهائية من دون مقابل؛ للوفاء بما تتطلبه النفقات العامة.



أنواع الضرائب

**1) الضرائب المباشرة:** ضرائب لا يُمكن انتقال عبئها بصفة كلية، والمُكَلَّف بها هو الذي يتحمّلها بصورة كاملة.

**أ- الضرائب على الدخل**

الضريبة التي تُفرض على الرواتب والأجور والعلاوات والأرباح ومكاسب مختلف أنواع التجارة والأعمال

**ب- الضرائب على رأس المال**

أي ما يملكه الفرد من أموال عقارية مثل الأراضي، أو أموال منقولة في لحظة زمنية معينة

**2- الضرائب غير المباشرة:** ضرائب يدفعها المُكَلَّف مؤقتاً، ويستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر،

الضرائب على **الاستهلاك**، أو **الإنفاق**، ما يُعرّف بضريبة **المبيعات**، مثل: **الضرائب الجمركية**

**ضرائب الإنتاج** على السلع المُنتجة التي قد تفرضها الدولة على أيّ مرحلة من مراحل الإنتاج

**الضرائب على التداول** التي تُفرض عند انتقال الثروة والعقارات من شخص إلى آخر مثل: العقود، والشيكات، وفواتير الشراء، وذلك بالصاق الطوابع على المستندات-

**ضريبة التركات**

**ملاحظة:** الأصل في الضرائب ان تكون **نقدية** الا في حالة (ضريبة التركات) تكون **عينية**.

المبالغ النقدية التي تُحصّلها الدولة لسدّ العجز في موازنتها.

الإيرادات  
الأخرى

ج- المنح الخارجية: مبالغ تحصل

عليها الدولة من دول أخرى  
لإنشاء مشروعات استثمارية  
هادفة

ب- القروض العامة: مبالغ

نقدية تقترضها الدولة من جهات  
داخلية أو خارجية،

أ- الإصدار النقدي: عملية يقوم بها  
البنك المركزي لإصدار النقود . عن  
طريق تحويل بعض الأصول  
الحقيقية إلى وحدات نقد قانونية

مخاطر التضخم المالي / الإصدار النقدي :

- 1- انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.
- 2- ارتفاع ثمن الصادرات في الأسواق العالمية؛ ما يفقدها المنافسة.
- 3- انخفاض احتياطي الدولة من العملات الصعبة؛ ما يُضعف الثقة بالإنتاج
- 4- هروب الأموال الأجنبية من البلاد، وعدم تشجيع الاستثمارات الأجنبية

التضخم المالي : وهو زيادة كمية النقود

أو وسائل الدفع التي تؤدي إلى زيادة  
الطلب على نحو يفوق العرض؛ ما  
يُسبب ارتفاعاً في مستوى الأسعار،  
وانخفاضاً في قيمة النقود، ثم انخفاض  
الاستهلاك.

### الموازنة العامة

الموازنة الشخصية: خطة مالية يُعدّها الشخص بنفسه؛ لبيان الإيرادات المقدّرة، وأوجه إنفاقها ؛

لتحقيق أهداف معينة خلال مدّة زمنية

موازنة المؤسسات : خطة تعدّها المؤسسات لتقدير إيراداتها و نفقاتها إدارة إيراداتها بصورة صحيحة .

الموازنة العامة: خطة مالية تقديرية مُفصّلة تُبيّن برنامج عمل الحكومة خلال سنة مالية مُقبلّة؛ تحقيقاً

لأهداف الدولة بعد اعتمادها من السلطة التشريعية.

### قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية

هي قائمة توضح ما تملكه كل مؤسسة من أصول، وما عليها من التزامات وقت إعدادها،  
وتتضمّن ملخصاً لجميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.



وجه المقارنة	الموازنة العامة	الميزانية العمومية
المفهوم	<u>خطة</u> لبرنامج عمل الدولة <u>للسنة</u> <u>المُقبلة</u> .	<u>بيان محاسبي</u> يُحدّد المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة <u>بعد انتهاء السنة المالية</u> .
طبيعة الأرقام	تتضمّن <u>أرقامًا تقديرية</u> لما تعتزم الدولة إنفاقه، وما يُمكنها تحصيله من إيرادات	تتضمّن <u>أرقامًا فعلية</u> لما تمتلكه المؤسسة من أصول، وما عليها من <u>التزامات</u> بعد انتهاء السنة المالية.
الهدف	<u>تحقيق أهداف المجتمع</u> .	بيان مُلخص أعمال المؤسسة، <u>وما لها، وما عليها في</u> السنة المالية الماضية

## دائرة الموازنة العامة

سابقا: مهمة إعداد الموازنة العامة في الأردن إلى وزارة المالية ممثلة في قسم الميزانية العامة الذي ارتبط بوكيل وزارة المالية

1960: تشكيل لجنة ملكية للنظر في القوانين والأنظمة المالية المعمول بها

1962: أنشئت لجنة خاصة عملت على وضع مشروع قانون الموازنة العامة الذي أنشئت بموجبه دائرة الموازنة العامة بدء التطبيق الفعلي 1963/1964.

2008: أقرّ قانون تنظيم الموازنة 2008، اعتمد الإطار المالي متوسط المدى، إضافة إلى التوسّع في تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج

المصطلح	المفهوم
اللجنة الملكية	مجموعة من الأشخاص المُتخصّصين في مجال معين، يختارهم جلالة الملك، أو يُصادق عليهم بإرادة ملكية سامية.
الإطار المالي متوسط المدى	<u>خطة مالية</u> توضع لمرحلة قادمة مدّتها ثلاث سنوات على الأقل: سنة مالية خاصة <u>لسنة الموازنة العامة</u> ، <u>وسنتان تأشيريتان</u> مُقبلتان لسنة الموازنة
السنة التأشيرية	السنة التي تُستخدم مُؤشراً للموازنة العامة للسنة المُقبلة، وفيها يُقارن بين بنود الموازنة العامة لسنتين مُقبلتين لسنة الموازنة وبنود الموازنة العامة لسنة الموازنة .
سنة الموازنة	السنة التي تُعدّ فيها الموازنة العامة.
الدائرة الحكومية	أي وزارة، أو دائرة، أو سلطة، أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
الوحدة الحكومية	أي هيئة، أو مؤسسة رسمية عامة، أو سلطة، أو مؤسسة عامة مستقلة مالياً أو إدارياً، وتدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.

**أهداف** دائرة الموازنة العامة:

- 1- تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد للمواطنين كافة.
- 2- تحقيق التوازن التنموي بين المحافظات تطبيقاً لنهج اللامركزية.
- 3- الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي
- 4- تحسين مستوى الخدمات المقدمة

**مهام** دائرة الموازنة العامة:

- 1- إعداد الموازنة العامة للدولة، وموازنات الوحدات الحكومية.
- 2- إعداد نظام **تشكيلات الوظائف** بالتنسيق مع **ديوان الخدمة المدنية**
- 3- متابعة تقييم أداء البرامج والمشروعات والأنشطة للدوائر
- 4- تقديم التوصيات بخصوص البيانات المالية الختامية المتعلقة بجميع الوحدات الحكومية **لمجلس الوزراء** قبل إقرارها
- 5 - تقديم المشورة للدوائر والوحدات الحكومية في الشؤون المالية،

معدلات النمو المستدام : أي تحقيق أقصى ربح ممكن بما يضمن استدامة المشروعات، ثم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

التوازن التنموي : أي توزيع المشروعات التنموية على نحو يحقق العدالة بين مختلف المحافظات، ويكفل تنمية كلٍّ منها على قدم المساواة

نهج اللامركزية : أي تفرد كل محافظة بإدارة شؤونها وحدها، واتخاذ القرارات المناسبة لتنميتها، والنهوض بمستوى معيشة أفرادها.

الاستقرار المالي : الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي قادرًا على التصدي للأزمات المالية الداخلية والخارجية

الاستقرار النقدي : أي الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وسعر صرف الدينار، وتوفير هيكل أسعار فائدة مناسب يواكب التطورات الاقتصادية وتطورات أسواق

## مراحل إعداد الموازنة العامة

قبل 3 اشهر من بداية السنة

## أولاً : مرحلة الاعداد والتحضير

رئاسة الوزراء → إصدار بلاغ لجميع الوزارات و الدوائر الحكومية لاعداد الموازنة يتعلّق بإعداد الموازنة العامة

الوزارات و الدوائر الحكومية → تطلب من اداراتها تقديم توقّعات ومقترحات عن أنشطتها وأعمالها للسنة المالية القادمة، ثم دراسة الإدارة العليا في كل وزارة ثم وضع مشروع نهائي للموازنة

دائرة الموازنة العامة → تستلم من الوزارات موازاناتها و دراستها و مناقشتها

دائرة الموازنة العامة → تصوّر إجمالي أولي لحجم الإيرادات والنفقات المقدّرة للسنة المالية القادمة

مناقشة مشروع الموازنة العامة وإدخال التعديلات اللازمة عليه، ثم اعتماد مشروع قانون الموازنة العامة

وزير المالية و  
مدير الموازنة

رفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الوزراء؛ لدراسته، ومناقشته، وإدخال أيّ تعديلات عليه قد يراها مناسبة ثم وضع الموازنة في صورتها النهائية

رئاسة الوزراء

قبل شهر من نهاية السنة

ثانيا : مرحلة الاعتماد والإقرار

إحالة مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة النهائي إلى مجلس الأمة

مجلس الوزراء

قراءة وزير المالية خطاب الموازنة العامة الذي يتضمن بيان المرتكزات الأساسية الواردة في مشروع قانون الموازنة

وزير المالية

إحالة مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة إلى اللجنة المالية والاقتصادية بهدف دراسة القانون، ثم رفع التوصيات اللازمة لهذا المجلس

مجلس النواب

عقد مجلس النواب جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة، يحضرها رئيس الوزراء، والوزراء، وفيها تُقدّم اللجنة المالية والاقتصادية تقريرها ثم يُفتح باب المشاركة لمن يرغب من النواب في مناقشة مشروع القانون

مجلس  
النواب

تقديم رئيس الوزراء ووزير المالية ردّ الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وملاحظات النواب التي أثّرت في أثناء تلك الجلسة.

رئيس الوزراء و  
وزير المالية

تنظيم عملية الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة. وفي حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، فإنّه يُحال إلى مجلس الأعيان

مجلس  
النواب

بعد إقرار مجلس الأعيان لمشروع قانون الموازنة العامة فإنّه يعاد إلى الحكومة التي ترفعه إلى جلالة الملك لإقراره، وإصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه، ليصبح قانوناً ساري المفعول، يُعمل به بدءاً بتاريخ 1/1 من كل سنة مالية

مجلس  
الأعيان



## ثالثا : مرحلة التنفيذ

أوجه صرف الموازنة طوال السنة

1	<u>إصدار</u> بلاغ يفيد بتنفيذ مشروع قانون الموازنة العامة عن طريق <u>نشره في الجريدة الرسمية</u>
2	<u>إعداد</u> دائرة الموازنة العامة <u>أمراً مالياً عاماً يُصدره وزير المالية</u> ، وتعتمده الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية <u>أساساً للإنفاق من بند النفقات الجارية</u>
3	<u>إصدار</u> وزير المالية <u>تعميماً للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية</u> ، يُحدّد فيه <u>المسؤول عن الإنفاق</u> ومراقبة المخصّصات المعتمدة لكل منها،
4	<u>تزويد</u> الدوائر الحكومية دائرة الموازنة العامة <u>بالأوامر المالية</u>
5	<u>تدقيق</u> محلل الموازنة <u>الامر المالي</u> ثم تصديق <u>وزير المالية</u> عليه بناء على تنسيب <u>مدير عام الموازنة</u>
6	<u>إرسال</u> <u>نسخ</u> من الامر المالي لوزارة المالية و ديوان المحاسبة و <u>نسختين للاحتفاظ في الدائرة</u>
7	<u>إصدار</u> <u>الحوالات المالية شهرياً</u> بحيث تشمل جميع البنود .
8	<u>تدقيق</u> <u>محلل الموازنة الحوالات المالية</u> و تصديقها من <u>مدير عام الموازنة العامة</u>

## رابعا : مراقبة التنفيذ و التقييم

متابعة تطبيق و تنفيذ الموازنة

- تُسند مهمة الرقابة بصورة أساسية إلى السلطة التشريعية ممثلةً في مجلس الأمة (مجلسا الأعيان والنواب) و جلالة الملك؛ اعتماداً على تقارير دورية

المهام : 1- مراقبة التنفيذ لما نفذ من مشاريع في موازنات سابقة

2- التحقق من التزام السلطة التنفيذية لاسس الانفاق و التحصيل

أ- التحقق من أن المسؤولين عن الإنفاق والمُفوضين بالتوقيع في الوزارات والدوائر المعنية هم الذين يُوقعون على الحوالات، والأوامر المالية

ب- تدقيق الأوامر المالية الشهرية، والتحقق من مطابقتها للقوانين والأنظمة.

دائرة  
الموازنة  
العامة

1- مراقبة تنفيذ الموازنة بمتابعة تطبيق الأنظمة المالية والتحقق من أن النفقات لا تتجاوز حدود

مخصّصاتهما، وأنها تُصرف في الأوجه التي رُصدت لها.

2- تعد تقارير تتضمن ما أنفقته شهرياً من مخصّصات، وما حصّلته من إيرادات،

وزارة  
المالية

يتولّى ديوان المحاسبة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة وفقاً للقوانين والأنظمة المُعتمدة في الدولة.

ديوان  
المحاسبة

## قانون الموازنة العامة

( 1 ) نص تصديق ملك المملكة الأردنية الهاشمية على قانون الموازنة العامة للسنة المالية

( 2 ) صدور الإرادة الملكية السامية بإقرار قانون الموازنة العامة، وإضافته إلى قوانين الدولة

( 3 ) المُسمى الخاص بقانون الموازنة العامة، مثل قانون الموازنة العامة رقم (1) للسنة المالية 2019م.

( 4 ) بيان تاريخ العمل بقانون الموازنة العامة مثلاً (2019/1/1م).

( 5 ) حجم التمويل المُقدّر لقانون الموازنة العامة، وأوجه إنفاقه.

( 6 ) تقدير الإيرادات والنفقات العامة لقانون الموازنة العامة في أثناء السنة المالية

( 7 ) البنود الأساسية للتعليمات والإجراءات القانونية المُمثلة لقانون الموازنة العامة، وما يترتب عليها من أحكام.

( 8 ) الجداول المرفقة

1- جدول خلاصة الموازنة العامة للدولة في سنة إعداد الموازنة

2- جدول إجمالي النفقات العامة وتفصيلها

3- جدول إجمالي الإيرادات العامة للدولة ومصادرها في السنة المالية

**ملحق الموازنة العامة :** قانون مُلحق بقانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية، يصدر في أثناء السنة المالية إذا اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليس لها مُخصّصات في قانون الموازنة العامة، أو موازنات الوحدات الحكومية.

**الناتج المحلي الإجمالي :** مجموع قيم جميع السلع والخدمات المُعدّة للاستخدام النهائي التي تُنتج داخل الدولة في وقت ما.

**مؤشرات النمو الاقتصادي :** جملة الإحصاءات والتقارير التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتعُف قوّة الاقتصاد في الدولة من ضعفه.

## ملاحظات إضافية

1- حال وجود عجز في الموازنة يتم اعداد ( موازنة التمويل ) تحتوي ( مصادر سد العجز / أوجه الصرف )

2- يحتوي ملخص الموازنة على أ) الإيرادات العامة ( المحلية ضريبية وغير ضريبية , المنح الخارجية )

ب) النفقات العامة ( الجارية : على أجهزة الدولة , الراسمالية : المشاريع بانواعها)

3- اعداد موازنة 2025 يعنى ( سنة الموازنة 2025 و السنوات التاشيرية 2026/2027 )

## انتهت الوحدة الأولى

**الشمول المالي:** تمكين (أو دمج) الفئات المهمشة ماليًا، أو ذوي الدخل المالي المنخفض الذين لا يُسمح لهم بالمشاركة في عمليات الجهاز المصرفي، من التعامل مع الجهاز المصرفي.

**الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:** خريطة طريق تهدف إلى تنفيذ السياسات والبرامج والمبادرات الوطنية الشاملة والمُعززة للنمو الاقتصادي، وهي مُوجَّهة إلى غير المخدمين ماليًا من الأفراد والمؤسسات، أو المخدمين بصورة محدودة،

**الفئات المستهدفة:** 1- الشباب 2- اللاجئين، وضيوف الوطن 3- النساء؛ لتمكينهن ماليًا

### مُسَوِّغات تطبيق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

**2- وجوب الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:**

التقليل من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع الأردني

**1- النسبة المرتفعة للأشخاص المُستبعدين ماليًا:**

67% من الأردنيين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية  
38% من البالغين مُستبعدين تبعًا لظروف مُتعلّقة بمناطق سكنهم

**الإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه المساواة، وتوفير المستوى المعيشي الأفضل للفئات المُستهدفة:**

- 1- إيجاد مصادر جديدة كافية للتمويل، وتوفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة
- 2- تعزيز المساواة بين الجنسين بما يُسهم إيجابًا في النهوض بالإمكانيات الاقتصادية للنساء
- 3- زيادة فرص الوصول والاستخدام للخدمات المالية الرسمية للاجئين؛ ما يُضيق هُوة التفاوت وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وتمكينهم من الإسهام في النشاط الاقتصادي.
- 4- إيصال مختلف الخدمات المالية إلى مناطق المملكة جميعها.

**أسباب اظهر كثير من صناع القرار اهتمامًا ورغبةً شديديتين في جعل الشمول المالي أولوية:**

- 1- تعزيزًا لوصول فئات المجتمع جميعها إلى الخدمات والمنتجات المالية،
- 2- لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها،
- 3- الاستفادة منها في تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

**حماية المُستهلك المالي:** حصول مُستهلكي الخدمات المالية والمصرفية على كامل حقوقهم من دون انتقاص/، بوجود إطار تشريعي يُنظّم العلاقة بين البنوك ومُستهلكي هذه الخدمات،/ في إطار واضح من العدالة والشفافية، مع ضمان وجود طرائق فاعلة لمعالجة الشكاوى.

**الملاءة المالية:** قدرة الأفراد أو الشركات على سداد الالتزامات المالية عند استحقاقها.

المبادئ العامة لحماية المستهلك المالي:

1	التصميم والتقديم الملائم للخدمات	إجراءات واضحة ومُحدّدة للتعامل مع المُستهلكين الماليين، ومراعاة المتطلبات الخاصة بالمُستهلكين الاصحاء و ذوي الحاجات
2	التسعير المسؤول	تضمن مراعاة شرائح المجتمع جميعها <u>على أساس المساواة</u>
3	إيجاد طرائق فاعلة لمعالجة الشكاوى	تقديم الشكاوى بكل يسر وتحليل هذه الشكاوى واتخاذ الإجراءات اللازمة.
4	التعامل مع المُستهلكين الماليين بعدالة وشفافية	<u>يحظر استبعاد</u> (أو تقييد) وصول الأشخاص إلى أيّ من الخدمات المالية والمصرفية لأيّ سبب، <u>من دون وجود مُسوِّغ قانوني</u>
5	الحفاظ على سرية المُستهلك المالي وخصوصيته	المحافظة على جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمُستهلك المالي، وعدم استخدامها
6	حماية المُستهلكين الماليين من الإفراط في المديونية	تقديم الخدمات المصرفية لهم استناداً إلى <u>تقييم الملاءة المالية</u> ، ومدى قدرتهم على السداد.

مهام دائرة حماية المستهلك :

- 1- العمل على زيادة وعي الجمهور بالأنشطة المصرفية والمالية
- 2- وضع الضوابط اللازمة لتعزيز الشفافية والعدالة عند تعامل المؤسسات المالية
- 3- المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، واستقرار النظام المالي
- 4- حماية حقوق المُتعاملين مع المؤسسات المالية وصونها.

واجبات المُستهلك المالي:	حقوق المُستهلك المالي:
1- <u>الصدق عند تقديم المعلومات (المعلومات الكاملة عند تعبئة النماذج الخاصة بالبنك و عدم الاخفاء)</u>	1- <u>المعاملة بعدل وإنصاف (إبلاء الاحالات الخاصة الاهتمام مثل محدوددي الدخل و ذوي الاجتياجات )</u>
2- <u>القراءة الدقيقة لجميع المعلومات التي يُقدّمها البنك أو المؤسسة المالية</u>	2- <u>الإفصاح والشفافية ( معلومات البطاقات و القروض بشكل واضح و دقيق و سهل الفهم )</u>
3- <u>طرح الأسئلة:</u>	3- <u>التثقيف والتوعية المالية ( تطوير مهارات المستهلكين للمساعدة في القرارات)</u>
4- <u>تعرف كيفية تقديم الشكاوى</u>	4- <u>حماية مصالح العميل</u>
5- <u>استخدم الخدمة أو المنتج بموجب الأحكام والشروط</u>	5- <u>الحماية من عمليات الاحتيال ( طرق رقابية لحماية الودائع )</u>
6- <u>إبلاغ البنك أو المؤسسة المالية عن أيّ عمليات غير معروفة</u>	6- <u>حماية سرية بيانات المُستهلك ( أنظمة رقابية في جمع و معالجة البيانات )</u>
7- <u>عدم الإفصاح عن المعلومات المصرفية</u>	7- <u>معالجة الشكاوى</u>
8- <u>الوكالة الرسمية ( عند تفويض شخص اخر للقيام بالعمليات المالية )</u>	8- <u>توفير بيئة مناسبة للمنافسة (افضل المنحاحات باقل التكاليف و التحويل بين الخدمات)</u>
9- <u>حق الحصول على نسخة من الوثائق ( الاحتفاظ بها في مكان امن )</u>	9- <u>حق الحصول على نسخة من الوثائق ( نسخة من الوثائق التي تم توقيعها )</u>
10- <u>تحديث المعلومات</u>	

**القطاعات المستهدفة من مشروع نشر الثقافة المالية**

التعليم المالي في المدارس	1- يساعد الطلبة على إدراك المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي 2- نشر الوعي المجتمعي بإدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها على الوجه الأمثل 3- تعرّف السلوكات والأخلاقيات المتعلقة بالأعمال المالية
التعليم المالي في مؤسسات التعليم العالي	1- يُوفّر لطلبة الجامعات تدريباً شاملاً على الأعمال المصرفية عامةً، وأعمال البنك المركزي الأردني بوجه خاص. 2- احتضن البنك المركزي الأردني <b>صندوق الحسين للإبداع 1999</b> والتفوق بهدف تطوير جودة التعليم العالي والتعليم في الأردن، بوصف ذلك جزءاً من المسؤولية المجتمعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.
التعليم المالي للمرأة في المجتمعات الريفية	1- تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة عن طريق دمجها في أنشطة اقتصادية، 2- وضع الأساس للتنمية الاقتصادية المستدامة على نطاق واسع؛ تعزيزاً لقدرة الإدارة المالية، والاستقلال الاقتصادي للمرأة
التعليم المالي في مكان العمل	عقد محاضرات تثقيفية لموظفي المؤسسات والوزارات والبنوك في مختلف مجالات المعرفة المالية والمصرفية
الوعي المالي في مجال تطوير الأعمال	1- تعزيز الوعي المالي لدى الشباب من الجنسين، وتثقيفهم بمهارات الإدارة المالية، 2- الاستقلال المالي، وتحديد الأهداف المالية، وكيفية وضع الميزانية، 3- تحديد الأولويات وطرائق التمويل؛ ما يسهم إسهاماً فاعلاً في تطوير بيئة الأعمال.
التعليم المالي عن طريق وسائل الإعلام، وشبكات التواصل	دعم استثمار شبكات التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت في نشر الثقافة المالية بين قطاعات المجتمع المختلفة، وتعريفهم بكثير من المنتجات المالية، <b>مثل المحافظ الإلكترونية</b>

**طرائق نشر الثقافة المالية المجتمعية:**

- 1- التعليم المالي في المدارس والجامعات.
- 2- الإعلام السمعي والبصري والمكتوب .
- 3- استعمال مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم شروح مبسطة ومفصلة لجميع الجوانب المالية التي تهم المجتمع.
- 4- المطويات والكتيبات الإرشادية الصادرة عن دائرة حماية المستهلك المالي.
- 5- الأفلام القصيرة التي تُعزّز التثقيف المالي الإلكتروني في شبكات التواصل الاجتماعي
- 6- الندوات والمحاضرات التي تستهدف فئة معينة

**اثر نشر الثقافة المالية المجتمعية في حماية المستهلك المالي :**

- 1- ادراك المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي مثل : فهم القروض و البطاقات
- 2- إدارة المدخرات و الممتلكات الشخصية و استثمارها لزيادة الدخل
- 3- زيادة فرص الاستفادة من المصادر و الخدمات و التسهيلات المالية لزيادة النمو الاقتصادي
- 4- زيادة الشمول المالي بضم الفئات الغير مستفيدة من الخدمات المالية و المصرفية .



**الجهات التي يستطيع المواطن تقديم شكوى بحقها عن طريق البنك المركزي الأردني:**

- 1- البنوك 2- شركات الصرافة. 3- شركات التمويل الأصغر. 4- شركات خدمات الدفع.

### شروط تقديم الشكوى:

يجب على العميل أولاً تقديم الشكوى للبنك (أو المؤسسة المالية) الذي يتعامل معه. وفي حال لم يظهر البنك اهتماماً بالشكوى، أو لم يقتنع العميل بردّ البنك، فإنه يستطيع التقدّم بشكوى للبنك المركزي

- 1- ألا تكون الشكوى منظورة أمام القضاء
- 2- أن تكون الشكوى على المؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي الأردني.
- 3- ألا تتعلق الشكوى بقضايا عمالية أو نقابية.
- 4- أن تتضمن الشكوى البيانات المطلوبة: اسم المشتكي، وعنوانه، ووسيلة الاتصال به، وموضوع الشكوى، والوثائق الداعمة

### وسائل تقديم العميل للشكوى عن طريق البنك المركزي الأردني:

- 1- الاتصال هاتفياً بدائرة حماية المستهلك المالي في البنك المركزي الأردني.
- 2- إرسال الشكوى عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك المركزي الأردني
- 3- إرسال الشكوى في البريد الإلكتروني .
- 4- الحضور شخصياً إلى المبنى الرئيس للبنك المركزي الأردني، أو فرعيه في مدينتي إربد والعقبة، وتقديم الشكوى وفق النموذج الخاص.

**الاستقرار المالي:** الحالة التي يكون فيها الجهاز المالي والمصرفي قادراً على التصدي للأزمات المالية الداخلية والخارجية.

**السياسة النقدية:** الوسائل التي تستعملها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي، مثل : 1- التعديل على إمدادات النقود، 2- والائتمان، 3- وسعر الفائدة

### طرائق البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي:

- 1- إرساء سياسة نقدية سليمة فاعلة
- 2- مراقبة عمل الجهاز المصرفي في الأردن
- 3- وضع سقف لعمليات الائتمان.
- 4- رفع سعر الفائدة أو تخفيضها تبعاً للتطورات في الأسواق العالمية والإقليمية.
- 5- توجيه الحكومة إلى إصدار قرارات تحفيزية
- 6- استحداث خدمة الاستعلام الائتماني

### أهم أركان الاستقرار المالي:

- 1- شمول مؤسسات الجهاز المصرفي تحت مظلة البنك المركزي الأردني الرقابية.
- 2- استقرار المستوى العام للأسعار والأجور.
- 3- استقرار سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.
- 4- توفير هيكل أسعار فائدة ملائم ينسجم مع التطورات الاقتصادية.

**علل :** يعتبر الجهاز المصرفي الأردني جهازاً جاذباً للاستثمار، وداعماً أساسياً للاستقرار المالي في المملكة؟

**ج :** نظراً إلى تحقيق الجهاز المصرفي مستويات مرتفعة وأمنة من السيولة، ومستويات ربح جيدة

**التقرير الائتماني:** أداة استرشادية تساعد المؤسسات المالية المانحة للتمويل على التحقق من ملاءة طالب التمويل. ويحتوي التقرير الائتماني على معلومات مفصلة عن أي منتج ائتماني، مثل: القرض الشخصي، وقرض شراء سيارة، وقرض شراء عقار.

**نظام الاستعلام الائتماني:** نظام خاص بتجميع البيانات الائتمانية للأفراد والشركات ضمن منصة بيانات إلكترونية خاصة تابعة لشركة استعلام ائتماني مُرخَّصة، بحسب قانون المعلومات الائتمانية، من البنك المركزي الأردني بوصفه المُشرف على هذا القانون.

### مزايا الاستعلام الائتماني للمؤسسات التمويلية

#### والأفراد:

- 1- بيان الالتزامات المترتبة على العميل، وحجم تعاملاته الائتمانية.
- 2- تعرّف مدى انتظامه بالسداد في الأوقات المحددة.
- 3- منح البنوك والمؤسسات المصرفية هامشاً من الأمان في التعامل مع العميل.
- 4- القدرة على اتخاذ قرار بمنح التمويل في أسرع وقت، وأقل خطورة ممكنة.

#### منصة الاستعلام :

- 1- توفر للعملاء خدمة الاستعلام عن الأفراد والشركات لأغراض المتابعة،
- 2- تعرّف المنح الائتماني الجديد،
- 3- توفير خدمة الاستعلام الذاتي للأفراد والشركات، وطلب التقارير الائتمانية الخاصة بهم.(مرة واحدة )

**علل :** يطلب البنك المركزي دائماً من الجميع المحافظة على هذا النقد من سوء الاستعمال بأي شكل من الأشكال؟

**ج:** لأنه يُمثّل رمزاً من رموز سيادة الدولة الأردنية، ويُظهر وجهها الحضاري، ويُورّخ منجزات هذا الوطن ومسيرة بنائه.

### حالات تبديل أوراق النقد المشوّهة:

- 1- إذا كانت ورقة النقد غير مُجرّأة، وتحوي الرقمين المتسلسلين نفسيهما بَعْضُ النظر عن حجمها
- 2- إذا كانت ورقة النقد غير مُجرّأة، وتحوي أحد الرقمين ملأ؛ على ألا يقل حجم الورقة عما نسبته 70% من حجمها الأصلي.
- 3- إذا تألفت ورقة النقد من جزأين مختلفين في الرقم، يُشكّلان معاً حجم ورقة نقد كاملة؛ شرط أن يكون الرقمان المتسلسلان كاملين.

#### فوائد العلامات الأمنية :

- 1- تُسهّم في تمييز النقد الحقيقي من النقد المُزوّر
- 2- يستعان بها أيضاً في عمليات التعويض عن النقد المشوّه، مثل: الأوراق النقدية المغسولة، أو المُمزّقة.

الفئة	العلامة الأمنية ( 8 علامات )
جميع الفئات	<b>العلامة المائية</b> التي تحوي صورة مطابقة لصورة صاحب الجلالة الظاهرة يُمكن رؤيتها عند النظر إلى الورقة بمواجهة مصدر ضوئي.
جميع الفئات	<b>علامة التطابق؛</b> إذ يظهر أعلى يسار الورقة تصميم يكتمل شكله عند النظر إليها بمواجهة مصدر ضوئي.
جميع الفئات	<b>الطباعة البارزة</b> (الخشنة) التي توجد في أماكن مُتعددة على وجهي الورقة، ويُمكن تحسسها باللمس.
جميع الفئات	<b>الخيوط الأمان المتقطعة</b> والمُتداخِل في الورقة الذي يحمل بصورة مُتكررة عبارة (فئة النقد رقمًا+CBJ)، <b>والخيوط الآخر المتصل</b> الذي يُمكن رؤيته بوضوح عند النظر إلى الورقة بمواجهة مصدر ضوئي.
جميع الفئات	<b>العلامة البارزة</b> التي تتيح للمكفوفين تمييز فئة ورقة النقد، ويُمكن تحسسها باللمس.
خمسون دينار	<b>الهولوجرام</b> ( التصوير التجسيمي) الذي يُمثل شعار المملكة بطباعة بارزة <b>(طبقة فضية لامعة تتضمن فئة ورقة النقد رقمًا، والتاج الملكي)</b> ، ويتلون بألوان الطيف الزاهية عند إمالة الورقة في اتجاهات مختلفة
عشرون دينار	<b>الهولوجرام</b> ( التصوير التجسيمي) الذي يُمثل <b>زخارف</b> بطباعة بارزة <b>(طبقة فضية لامعة تتضمن فئة ورقة النقد رقمًا)</b> ، ويتلون بألوان الطيف الزاهية عند إمالة الورقة في اتجاهات مختلفة.
عشرة دنانير	<b>الطبقة المعدنية الفضية</b> اللامعة في صورة زخارف إسلامية
خمسة دنانير	<b>الطبقة الذهبية</b> اللامعة ذات الشكل الدائري

### ملاحظات عن تبديل النقد :

- 1- لا يلزم القانون البنك المركزي الأردني بدفع تعويض عن أي ورقة نقدية أو مسكوكة سُوّتت
- 2- يستثنى من الحالات السابقة أوراق النقد التي جُرّئت، وأُعيد تشكيلها بأساليب فنية أو احتيالية؛ إذ تُحوّل إلى لجنة التعويض عن النقد المُسوّه
- 3- أوراق النقد من الإصدارات القديمة الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والمسحوبة من التداول، يُمكن استبدالها مباشرة من صناديق البنك المركزي الأردني ما لم تكن مُزيفة، أو مُتلاعبًا بها .
- 4- المسكوكة المعدنية ثنائية المعدن، فإنّه يُمكن استبدالها في حال وجود الجزء الداخلي الذي يحوي الصورة والفئة بكامل قيمتها، أمّا في حال وجود إطارها الخارجي فقط فلا يُمكن استبدالها.

متحف النقد الأردني:

- 1- أولى البنك المركزي الأردني النقد المتداول في الأردن على مرّ العصور المختلفة عنايةً فائقةً
- 2- أنشأ متحف النقد الأردني الذي تشمل معروضاته مجموعة من المسكوكات القديمة والحديثة التي كانت متداولة في الأردن منذ العهد اليوناني حتى آخر إصدار أردني من المسكوكات، مع التركيز على الحقب الإسلامية، إضافةً إلى إصدارات مجلس النقد الأردني من الأوراق النقدية والمسكوكات، وكذلك إصدارات البنك المركزي الأردني من أوراق النقد، والمسكوكات المتداولة، والمسكوكات والميداليات التذكارية.

معلومات سريعة لا تنساها

- 1- أنشأ البنك المركزي عام **1964**
- 2- أول إصدار نقدي **1965**
- 3- متحف النقد **1988**
- 4- الشمول المالي **2015**
- 5- صندوق الحسين للابداع **1999**
- 6- الدراسة التشخيصية لنسبة المستبعدين ماليا **2017**
- 1- ازداد في العصر الحديث استخدام مصطلح البنك المركزي : لدوره في حل المشاكل الاقتصادية مثل : التبادل المالي و الازمات الاقتصادية .
- 2- يعد البنك المركزي اهم أجهزة اقتصاد الدولة : لانه العمود الفقري لاقتصاد أي دولة .
- 3- يحق للمستهلك المالي الحصول على ( تقريره الائتماني ) مرة واحدة كل سنة .
- 4- المشرف على تطبيق قانون المعلومات الائتمانية و نظام الاستعلام الائتماني : البنك المركزي
- 5- لا يمكن استخدام الاستعلام الائتماني او استخراج تقرير ائتماني للعميل الا بموافقة خطية
- 6- الجهة التي تصدر التقارير الائتمانية ( شركة استعلام ائتماني )

## انتهت الوحدة الثانية

**الاستثمار:** تحويل رأس المال من شكله النقدي إلى شكله الإنتاجي؛ لإنتاج السلع، أو تقديم الخدمات في وقت مُعَيَّن، يهدف الحصول على مكاسب مالية مستقبلاً، تُسهم في زيادة الثروة، أو الإضافة إلى رأس المال.

#### أهمية الاستثمار:

- 1- زيادة الإنتاج والإنتاجية؛ ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وارتفاع متوسط دخل الفرد، وتحسُّن مستوى معيشة المواطنين.
- 2- توفير الخدمات اللازمة للمواطنين والمستثمر
- 3- توفير فرص العمل، وتقليل نسبة البطالة.
- 4- زيادة رأس مال المُستثمرين، وإعادة استثماره في مجالات مُتعدِّدة.
- 5- إنتاج السلع التي تلزم المواطنين.
- 6- زيادة التصدير إلى الأسواق الخارجية؛ ما يُوقِّر العُمَلات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات، وزيادة رأس المال.

س: ما هي العلاقة بين الدخل، والادخار، والاستثمار، ؟

ج: العلاقة طردية : كلما زاد الدخل زاد حجم الاستثمار و نتوجه للاستثمار فيزيد الدخل

#### دوافع الاستثمار:

- 1- زيادة الدخل
- 2 - الاستفادة من المدخرات وتنميتها
- 3- تأمين الحياة مستقبلاً

#### مصادر الاستثمار

- 1) مدخرات الفرد الشخصية
- 2) الاقتراض من الأقارب او البنوك

المناخ الاستثماري: البيئة المحيطة بالمشروعات الإنتاجية التي يُستثمر فيها.

#### العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري

1

الموقع  
الجغرافي

قربه من الأسواق الاستهلاكية، وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية بسهولة وأقل التكاليف، وتوافر الخدمات المُتعلِّقة بالمشروع مثل: الكهرباء و الماء و الانترنت

2

المنطقة  
الغنية بالموارد

القرب من أماكن تواجد النفط، والغاز، والفوسفات، والمواد الأولية الخام مثل : الخشب، والحديد، والألمنيوم.

3

القوى العاملة  
الخيرة

تعتمد العديد من الاستثمارات على العقل البشري القادر على الابتكار، والإبداع، والإنتاج مثل : المهندس-العامل- الاداري.

4

النظام  
المصرفي  
وتشريعاته

سواء قرر التعامل مع البنوك التجارية، أو البنوك الإسلامية مثل: أسعار الفائدة على القروض و خدمات البنوك الإسلامية



5

البيئة  
التشريعية  
والقانونية

الشعور بالأمان و القوانين التي تحفظ حقه

مثل : الجهاز القضائي العادل الذي يُنصفه، والثبات في التشريعات والقوانين

6

النظام الإداري

أن تكون الإجراءات الإدارية واضحة ومرنة، بعيدًا عن دوامة الروتين في الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة من الجهات المختلفة مثل : وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وشركة الكهرباء، والبلديات

7

النظام  
الضريبيإذا كان معدل العائد على المشروع أعلى من معدل الضرائب، فإن قطاع الاستثمار يشهد تطورًا وازدهارًا مستمرًا. إذا زادت الضرائب، وقلَّ العائد على المشروع، فإن البيئة تصبح طاردة للاستثمار.

8

القوة الشرائية  
الجيدة أو  
الأجور  
المنخفضةفالمجتمعات التي يمتلك أفرادها قوة شرائية جيدة تُعدُّ بيانات مُحفزة إلى الاستثمار في المشروعات التي تُركّز على استيراد السلع من الخارج مثل شركات الاستيراد دول الخليجالمجتمعات التي تنخفض فيها الأجور فإن المشروعات الاستثمارية فيها تُركّز على إنتاج السلع المُعدة للتصدير مثل : الصين

## مزايا المناخ الاستثماري في الأردن:

- 1- الأمان والاستقرار.
- 2- العلاقات الجيدة بدول الجوار على المستوى الإقليمي.
- 3- توافر القوى العاملة الخيرة والمُدرّبة.
- 4- اعتماد الاقتصاد المعرفي الذي يقوم على الإبداع والتكنولوجيا والمعرفة التقنية.
- 5- توافر البنى التحتية المناسبة.
- 6- وجود بيئة حاضنة للأعمال في الأردن علل لأنها تتيح للمستثمرين الوصول إلى أكثر من مليار مُستهلك، بناءً على الاتفاقيات التجارية والاستثمارية

المربحة : وهي نوع من أنواع البيوع،

يُقصد بها بيع البضاعة بالسعر نفسه

الذي اشتراها به البائع، مضافاً إليه

ربح معلوم مُحدّد سلفاً (الثمن)،

يُدفع للبنك في صورة أقساط مُتفق

عليها بين البنك والمُستثمر.

الفائدة : هي كلفة رأس المال النقدي الذي يدفعه المستثمر للبنوك و يقاس بلسعر- ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من كلفة الاستثمار فينخفض الاستثمار .- انخفاض أسعار الفائدة يقلل من كلف الاستثمار فيزيد الاستثمار.- تستخدم البنوك الإسلامية خدمات : ( المشاركة , المضاربة ,  
المربحة .....)

4

**مبادئ القرار الاستثماري:**

- 1- **مبدأ الاختيار:** يُحتّم عليه استشارة المتخصصين من ذوي الخبرة في مجال الاستثمار
- 2- **مبدأ المقارنة:** المقارنة بين البدائل الاستثمارية لاختيار أكثرها مناسبة له، وذلك بدراستها، وتحليلها، والمفاضلة بينها بناءً على نتائج التحليل.
- 3- **مبدأ التنوع:** توزيع رأس المال المُستخدَم في الاستثمار، للحد من المخاطر الاستثمارية.
- 4- **مبدأ الملاءمة:** يختار المُستثمر مجال الاستثمار الذي يرغب فيه بناءً على رغباته، وميوله، ورأس ماله، وعمره، وطبيعة عمله، وحالته الاجتماعية.

5

**العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري:**

- 1- **المخاطرة:** فكلما زادت درجة الخطورة في مجال الاستثمار قلّ الإقبال على الاستثمار فيه.
- 2- **العوامل البيئية:** مثل: التغير المناخي، ومعدلات تلوث الهواء والماء، وإعادة التدوير، والمواقف من الطاقة المتجددة، وحماية البيانات، وأمن المعلومات،
- 3- **مصادر التمويل:**
- 4- **درجة المنافسة:** وجود منافسين عدّة، وإقبال الأفراد على شراء منتجاتهم بصورة كبيرة.
- 5- **الوقت:** يتعيّن على المُستثمر أن يراعى التغيرات التي تحدث من لحظة القرار الى تنفيذ الاستثمار

3

**عناصر القرار الاستثماري**

**أ- معدل العائد على الاستثمار:** مقياس يُعبّر عن العلاقة بين القيمة المصروفة على الاستثمار في الأعمال والقيمة التي تمّ الحصول عليها بوصفها عائداً؛ بُغْيَة التحقق من جدوى الاستثمارات.

**ب- درجة المخاطرة** التي يتصف بها الاستثمار. **ج- مقدار السيولة** لدى المُستثمر.

يُحسب العائد على الاستثمار كالآتي :

**معدل العائد على الاستثمار = (الاستثمار النهائي - الاستثمار الاولي ) / الاستثمار الاولي**

**مثال :** استثمر مُستثمر أردني في مشروع إنتاجي بلغت تكلفته 10000 ديناراً. وبعد مرور سنة حقّق المشروع إيرادات قيمتها 13000 دينار.

**المطلوب:** حساب العائد على الاستثمار ، مع التفسير ؟

العائد على الاستثمار =  $(10000 - 13000) / 10000$

=  $3000 / 10000$

=  $100 / 30 = 30\%$

**التفسير :** ان كل دينار تم استثماره يحقق ربح بمقدار 30% أي 30 قرش

## محددات / صعوبات الاستثمار

المحددات (الصعوبات)	امثلة
1 المُمَحَّدات المالية	الرسوم , الضرائب , ندرة راس المال
2 المُمَحَّدات الإدارية	الروتين، وعدم المرونة، وتعدُّد الإجراءات الإدارية، ونقص الخبرات الإدارية
3 المُمَحَّدات السياسية	تحديد الحد الأدنى للأجور، ومواقع المشروعات الجديدة، وتعدُّد الاتجاهات السياسية، وعدم الاستقرار السياسي.
4 المُمَحَّدات الفنية	نقص الخبرات والأيدي العاملة الخيرة والمُدْرِبَة، ونقص أحد عناصر الإنتاج
5 المُمَحَّدات الأخرى	عدم إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية
	التقليد و المحاكاه والعادات و التقاليد

**دوران العمل:** وهو تغَيُّر عدد العاملين في المنشأة نتيجة تركهم العمل في وقت ما.

## أدوات الاستثمار

**أداة الاستثمار:** وسيلة يختارها المُستثمر لتنفيذ الاستثمار، ويُطلَق أحياناً على أدوات الاستثمار اسم وسائط الاستثمار.

**مجال الاستثمار:** يُقصد به طبيعة النشاط الذي يُوظَّف فيه المُستثمر أمواله في القطاعات المختلفة

**أولاً: الأصول الحقيقية:** أصول مادية لها قيمة جوهرية نظراً إلى خصائصها

## 2- السلع

مثل: **العقود المستقبلية** في سوق القطن في نيويورك، وسوق الذهب في لندن، وسوق البن في البرازيل، وسوق (بورصة) الأزهار في عمان، وسوق الشاي في سيريلانكا.

العقد المستقبلي: عقد بين طرفين؛ أحدهما مُنتِج السلعة، والآخر الوكيل. وفيه يتعهد المُنتِج للوكيل بتسليمه كمية معينة من السلعة في تاريخ مُحدَّد مستقبلاً

## 1- العقار

و من مزايا الاستثمار في العقار:

- أ- وجود درجة عالية من الأمان.
- ب- استثمار طويل الأجل.
- ج- توفير دخل معقول ومستقر.

## 3- المعادن النفيسة

و يُقصد بها الذهب، والفضة، والبلاتين. ، ولا سيما في **الأزمات الاقتصادية**. من خلال:

- أ- الشراء والبيع المباشران.
- ب- إيداع الذهب في البنوك لقاء فوائد منخفضة

## 4- المشروعات الاقتصادية

- 1- توفير عائد معقول ومستقر للمستثمر.
- 2- وجود درجة عالية من الأمان للمستثمر؛ لأنه يمتلك أصولاً حقيقية لها قيمة ذاتية
- 3- الملاءمة؛ إذ يمكن للمستثمر اختيار المشروعات وفقاً لرغبته واهتماماته.
- 4- منح المستثمر الحق في إدارة أصوله بنفسه، أو تفويض غيره بذلك.
- 5- إنتاج سلع وخدمات تحقق إشباعاً حقيقياً لبعض الأفراد،

مزايا الأصول الحقيقية	عيوب الأصول الحقيقية
1- وجود كيان مادي ملموس لها	1- وجوب دفع نفقات النقل والتخزين في حالة السلع.
2- حصول المنفعة منها عن طريق استخدامها في إنتاج السلع، أو تقديم الخدمات	2- الحاجة إلى الصيانة في حالة العقار.
3- تمثيلها استثماراً حقيقياً يُفضي إلى زيادة الدخل القومي، ويُسهّم في تكوين رأس مال الدولة	

س: اذكر امثلة على الاستثمار في العقار ؟

ج : إنشاء المباني السكنية (للبيع، أو للتأجير)، وإنشاء الفنادق، والمنتجعات، والمجمعات التجارية، وشراء الأراضي ثم بيعها عند ارتفاع سعرها مستقبلاً.

علل : تُعدّ المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشاراً؛

ج : لأنها تُسهّم في توظيف جزء من العمالة الوطنية

ثانياً: الأصول المالية : مثل : الأسهم و السندات و ودائع البنوك , المتاجرة بالعملات الأجنبية

الاسهم : أوراق مالية تُمثّل حق الملكية، وتحمل قيمة اسمية مُحدّدة؛ إذ يُقسّم رأس مال الشركات إلى حصص متساوية، تُسمّى كلّ منها سهماً .

الاسهم العادية	الاسهم الممتازة
تمنح مالكيها حق المشاركة في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للشركة	لا يشاركون في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة
حق الحصول على أرباح في نهاية كل سنة مالية عند تحقيق الشركة الأرباح	الحصول على نسب ثابتة من الأرباح في نهاية كل سنة مالية بغض النظر عن الأرباح والخسائر
حامل السهم العادي هو عُرضة للمخاطر أكثر من حامل السهم الممتاز	أقل عُرضة للمخاطر مقارنة بحملة الأسهم العادية

**ملاحظة :** تلجأ الشركات الى طرح ( الأسهم الممتازة ) عند حاجتها الى سيولة لا يمكن توفيرها من طرح الأسهم العادية بسبب انخفاض الطلب عليها

### السندات

#### خصائص السندات :

يعتبر قرصًا طويل الأجل، يستحق الدفع في أوقات مُحدَّدة، وله سعر فائدة ثابت.

### ثالثا : الأصول الغير ملموسة

**أصول غير مادية** تملكها الشركة، وتستخدمها في ممارسة النشاط، وينتج منها إيرادات مرتفعة جدًا إذا كانت ناجحة، مثل: **العلامات التجارية، والمواقع الإلكترونية و براءات الاختراع , أنظمة المعلومات , حقوق الملكية الفكرية**

#### مزايا الأصول غير الملموسة:

- عدم وجود كيان مادي ملموس لها.
- إثباتها فقط يكون عن طريق الملكية القانونية المُسجَّلة لدى الجهات الحكومية.

### مزايا الأصول المالية:

- 1- عدم وجود كيان مادي ملموس لها،
- 2- عدم وجود مصروفات للنقل والتخزين والصيانة.
- 3- منح مالكيها حق المطالبة **بالفائدة** (عند الاستثمار في السندات)، أو **الأرباح** (عند الاستثمار في الأسهم).
- 4- شراء الأصول المالية، ولا سيما الأسهم والسندات، من **سوق الأوراق المالية**
- 5- ذات سيولة كبيرة؛ إذ يُمكن تحويلها إلى نقد **ببيعها في سوق عمان المالي** في وقت قصير جدًا.

**عيوبها:** ارتفاع درجة المخاطرة فيها؛ نظرًا إلى تذبذب أسعارها نتيجة العوامل الاقتصادية والسياسية

معيار التصنيف	النوع	المعنى
المعيار الجغرافي	استثمار محلي	اردني و مشروع في الأردن
	استثمار خارجي	اردني و مشروع خارج الأردن
	استثمار اجنبي	غير اردني و مشروع في الأردن
معيار نوعي	استثمار حقيقي	أراضي / عقار / اقتصادي/معادن
	استثمار مالي	اسهم / سندات
	استثمار أصول غير ملموسة	علامات تجارية / مواقع الكترونية
معيار الملكية	استثمار خاص	اشخاص عاديين/رجال اعمال
	استثمار عام	استثمار للحكومة
	استثمار مشترك / مختلط	شراكة بين الحكومة و الاشخاص



قطاع الاستثمار في الأردن	الميزة	امثلة على فرص
قطاع الطاقة والطاقة المتجددة	موقع المملكة نقطة الانطلاق الى بقية دول العالم	خلايا شمسية / تحلية المياه / توليد الكهرباء / الصخر الزيتي
قطاع السياحة	موقعه واستقراره، وأمنه، ومناخه المعتدل، البتراء والأماكن السياحية والأثرية والدينية والتاريخية.	منتجعات طبية / مدن تسلية / فنادق سياحية / مراكز مؤتمرات و معارض
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	المبادرات الفاعلة، صار الأردن مركزاً مهماً يستقطب الشركات العالمية الساعية إلى تأسيس بوابة إقليمية لخدمة المنطقة.	تعلم الكتروني / ستوديوهات الرسوم المتحركة و الألعاب / تكنولوجيا العمل المصرفي
قطاع الصحة والرعاية الصحية	نظام التكلفة التنافسي و البحوث والتجارب	منتجعات طبية / مراكز طبية و مستشفيات
قطاع الصناعة	المدن الصناعية و التنمية و اتفاقيات التجارة الحرة	أغذية و ادوية و مستحضرات بحر ميت صناعات استخراجية و تحويلية

- صُنِّفَت الأردن في المرتبة الأولى إقليمياً والخامسة عالمياً بوصفها مقصداً للسياحة العلاجية.
- غدا قطاع الاتصالات من القطاعات الرائدة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو يُمثِّل ثالث أكبر مُساهِم في الناتج المحلي الإجمالي
- يُعدُّ الأردن في طليعة الدول الجاذبة للاستثمار في قطاع الطاقة البديلة المتجددة

**مفهوم المخاطر الاستثمارية:** التباين بين العوائد الفعلية والعوائد المُتوقَّعة للمشروع الاستثماري؛ أي عدم التحقق من المردود (العائد) المُتوقَّع على الاستثمار.

أنواع المستثمرين حسب نظرتهم للعائد والمخاطرة

**1- المُستثمر المُتحفِّظ:** فحساسيته تجاه هذه المخاطر مرتفعة، وتقَبُّله لدرجة مرتفعة منها رهنً بتوقُّعاته في الحصول على عائد أعلى.

**2- المُستثمر المُحايد:** يتصف سلوك هذا المُستثمر بالجمود؛ أي ثبات درجة المخاطر التي سيتحمَّلها أيًا كان معدل العائد على الاستثمار الذي يتوقَّعه.

**3- المُستثمر المُخاطر:** لا يهتم هذا المُستثمر بالمخاطر من الاستثمار، وكلِّما توقَّع عائداً أعلى على الاستثمار تناقص اهتمامه بهذه المخاطر.

**علل :** الأداة التي يكون فيها العائد الفعلي مساوياً للعائد المُتوقَّع تُعدُّ أداة خالية من المخاطر؟

**ج :** لأنَّ التباين بين العائد الفعلي والعائد المُتوقَّع صفر

## ملاحظة :

- عنصري المخاطرة والعائد على الاستثمار مُرتبطان معًا بعلاقة طردية؛

1

## المخاطر الاستثمارية النظامية

المسميات الأخرى : مخاطر عامة / مخاطر عادية / مخاطر السوق

عوامل الحدوث : لا يقتصر تأثيرها على أداة مالية معينة، أو قطاع مُحدّد

الأثر : ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مثل: الإضرابات العامة، وحالات الكساد، والتضخم

الشركات التي تتأثر : الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية، مثل شركات الطيران

إجراءات الحد من أثرها : عن طريق التنبؤ بها، وأخذ الحيطة والحذر منها

2

## المخاطر الاستثمارية غير النظامية

المسميات الأخرى : المخاطر غير السوقية، / المخاطر الخاصة

عوامل الحدوث : تنتج من عوامل تتعلق بشركة معينة، أو قطاع مُحدّد

الأثر : حدوث إضراب عمالي في قطاع معين، أو في شركة مُحدّدة، والأخطاء الإدارية، وظهور اختراعات جديدة، وتغيّر أذواق المُستهلكين، وظهور قوانين جديدة

الشركات التي تتأثر : الشركات التي تُنتج سلعا استهلاكية؛

إجراءات الحد من أثرها : عن طريق التنوع في مجالات العمل، والانتشار الجغرافي

مفهوم هيئة الاستثمار: هيئة حكومية مستقلة نشأت بموجب قانون الاستثمار رقم (30) لعام 2014م؛ بُغية دعم قطاع الاستثمار

اثر إقرار قانون الاستثمار للعام 2014 :

1- تطوير البيئة الاستثمارية في المملكة.

2- إزالة المُعوقات المختلفة التي كانت تُواجه قطاع الاستثمارات في المملكة.

3- توحيد مختلف الهيئات المعنية بالاستثمارات، وذلك بإيجاد نقطة مرجعية واحدة للاستثمارات، هي هيئة الاستثمار الأردنية.

4- منح النافذة الاستثمارية صلاحيات إضافية بُغية تبسيط الإجراءات المُتعلّقة بالمشروعات الاستثمارية

التسهيلات التي تُقدّمها الحكومة الأردنية لجذب الاستثمار:

1- توفير مجموعة متكاملة من الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المُحتَمَلين.

2- توفير المناخ الاستثماري الأمثل.

3- إدخال عدد من الإجراءات الجادة لمراجعة وتعزيز الأطر القانونية الاقتصادية والمالية

أمثلة على مزايا ( إعفاءات ) و حوافز تضمنها قانون الاستثمار الأردني 2014 :

1- إعفاء مدخلات الإنتاج للمشروعات الصناعية والحرفية من الجمارك وضريبة المبيعات

2- إعفاء سلع محددة لازمة لانشطة اقتصادية من الجمارك وضريبة المبيعات

3- إعفاء مستلزمات الإنتاج و الموجودات الثابتة ذات الاستخدام المزدوج من الجمارك و المبيعات



### دور هيئة الاستثمار الأردنية في تشجيع الاستثمار بالمملكة:

- 1- تحسين الأطر والأنظمة المعمول بها، وتعزيز الحوافز الممنوحة للمستثمرين.
- 2- تبسيط إجراءات إنشاء المشروعات والحصول على التراخيص اللازمة للعمل.
- 3- تطوير البنية التحتية للاستثمار، والارتقاء بجهازه وكفاءته.
- 4- وضع التشريعات النازمة للاستثمار.
- 5- بناء الشراكات محلياً ودولياً.

### أهداف هيئة الاستثمار الأردنية:

- 1- تنظيم الأحكام الخاصة بالمناطق التنموية والمناطق الحرة في المملكة، وتطويرها.
- 2- وضع الخطط والبرامج لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وترويجها، وتنفيذها.
- 3- التعريف بالفرص الاستثمارية في المملكة، وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين.
- 4- إصدار جداول التعليمات والتنظيمات الخاصة بإعفاءات الرسوم الجمركية.
- 5- إقامة المعارض، وفتح الأسواق، وتنظيم البعثات التجارية.

مفهوم النافذة الاستثمارية: خدمة المكان الواحد الذي يضم ممثلين عن مختلف الجهات الحكومية؛ لتوفير خدمات التسجيل والترخيص.

### خدمات النافذة الاستثمارية:

- 1- تسجيل الأنشطة الاقتصادية
- 2- خدمات شؤون العمل
- 3- منح رخص الاستيراد والتصدير.
- 4- منح تأشيرات الدخول والإقامة للمستثمرين.
- 5- منح الموافقات والترخيص.
- 6- تقديم المعلومات والمشورة الفنية

### أهداف النافذة الاستثمارية:

- 1- تقديم جميع التسهيلات للمستثمر،
- 2- تسجيل المشروعات الاستثمارية وترخيصها،
- 3- الإسهام في تمكين الاستثمارات المحلية والأجنبية وتحفيزها
- 4- متابعة المشروعات القائمة، وتعرف الموقوفات التي تواجهها،
- 5- الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين،

المناطق التنموية: مناطق تقع ضمن النطاق الجمركي للمملكة، داخل حدودها، وخارج المناطق الحرة.

### مناطق قائمة حالياً

منطقة عجلون التنموية (الممر التنموي السياحي) في محافظة عجلون، وهي تُغنى بالسياحة.

منطقة إربد التنموية في محافظة إربد، وهي تُغنى بتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات، والرعاية

منطقة الملك الحسين بن طلال التنموية في محافظة المفرق تُغنى بتقديم الخدمات الإسكانية

### مناطق تحت الإنشاء

منطقة البحر الميت التنموية في محافظة البلقاء ومادبا، وهي تُغنى بالسياحة.

منطقة المحمدية التنموية في محافظة معان، وهي مربع صحي للماشية.

منطقة جرش التنموية في محافظة جرش، وهي تُغنى بالصناعة.

**المناطق الحرة:** جزء من أراضي المملكة، مُحدّد ومُسوّر بحاجز فاصل، وفيه توضع البضائع بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي للبلد، عن طريق **التقليل من الضرائب والرسوم الجمركية** والمتطلبات التنظيمية لتسجيل الأعمال التجارية.

**ملاحظة:** تُنشأ المناطق الحرة قرب الموانئ الرئيسية، والمطارات الدولية، والمناطق الحدودية.

#### المناطق الحرة في الأردن

- 1- منطقة الزرقاء الحرة
- 2- منطة مطار الملكة علياء الدولي
- 3- منطقة سحاب
- 4- منطقة الموقر
- 5- منطقة الكرك
- 6- منطقة الكرامة

#### أهداف إنشاء المناطق التنموية والمناطق الحرة:

- 1- تحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع مكتسبات التنمية على مختلف محافظات المملكة.
- 2- إيجاد نواة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية بناءً على المزايا التنافسية في كل منطقة، والمفاضلة بينها.
- 3- إيجاد فرص العمل للأردنيين، وتعزيز المهارات والخبرات الفنية.
- 4- تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمستوى المعيشي للمواطنين، والحد من الفقر.
- 5- جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- 6- إدخال أدوات التكنولوجيا المتطورة والمهارات التقنية.

تتولّى **هيئة الاستثمار الأردنية الإشراف على هذه المناطق** من خلال :

- 1- إعداد **المُخطّطات الشمولية** : مُخطّطات ذات رؤية مستقبلية متكاملة لجميع الأقسام والفروع على مستوى المنطقة، وكذلك مختلف القطاعات الحيوية والمؤثرة في ممارسة النشاط الاستثماري.
- 2- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- 3- استقطاب المُستثمرين من مختلف القطاعات الاقتصادية.
- 4- توفير الأراضي عن طريق التأجير، أو البيع.
- 5- توفير خدمات البنية التحتية.
- 6- إيجاد شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

## انتهت الوحدة الثالثة

**الضمان الاجتماعي:** نظام تأميني تكافلي عام يهدف إلى حماية المؤمن عليهم اجتماعياً واقتصادياً، ويُحدّد القانون مزاياه ومصادر تمويله.

#### نشأة الضمان الاجتماعي :

- 1- توجيّهات الملك الحسين بن طلال 1977
- 2- قانون الضمان الاجتماعي 1978
- 3- مؤسسة الضمان الاجتماعي 1978
- 4- بدء التطبيق 1980/1/1

**المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:** مؤسسة وطنية ذات شخصية اعتبارية، تُطبّق نظاماً تأمينياً تكافلياً يقوم على الشراكة مع الجهات ذات العلاقة، وينسجم مع حاجات المؤمن عليهم والمنشآت،

**قانون الضمان الاجتماعي:** مجموعة من القواعد والأسس التي تحقق أعلى درجات الأمان الاجتماعي والاقتصادي للفرد العامل من المخاطر

#### اهداف الضمان الاجتماعي:

- 1- تأمين الحاجات الأساسية للمؤمن عليه ولأفراد أسرته ( كيف ؟ )  
**ج:** وذلك بتوفير دخل منتظم ومستمر له في أثناء انقطاعه عن العمل بصورة مؤقتة أو دائمة.
  - 2- الإسهام في تحقيق الاستقرار الوظيفي للمؤمن عليه،
  - 3- توطيد علاقة العمل بين العامل وصاحب العمل.
  - 4- تعميق قيم التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد،
  - 5- الإسهام في تقليص جيوب الفقر في المجتمع،
  - 6- الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تشجيع بينات الأعمال
  - 7- إيجاد آلية ادخارية تُسهّم في تمويل المشروعات الاستثمارية : **علل**
- ج:** لتحقيق مقومات نمو إيجابية في الدخل القومي، تنعكس إيجاباً على معيشة القوى العاملة في المجتمع

#### مرتكزات قانون الضمان الاجتماعي:

- 1- **ذاتية التمويل:** اعتماداً على الاشتراكات المُقتطعة من المؤمن عليهم، وبيع استثمارها.
- 2- **الشمولية:** شمول أفراد المجتمع كافة، بغض النظر عن جنسياتهم،
- 3- **طردية العلاقة:** فكلما زاد هذا المعدل في أثناء مدّة الخضوع للضمان زاد الراتب التقاعدي المُستحقّ للمؤمن عليه.
- 4- **الإلزامية:** الاشتراك في نظام الضمان إلزامي للفئات المُستهدفة بموجب تشريع قانوني
- 5- **إجبارية الادخار:** عن طريق الاقتطاع الشهري من رواتب العمّال المشمولين بالضمان **علل:** لتأمينهم من المخاطر الاجتماعية.



## نسب الاشتراكات الشهرية

الجهة	نسبة الاقتطاع
صاحب العمل:	14.25%
المؤمن عليه:	7.5%

ألزم قانون الضمان الاجتماعي كل منشأة مُسجلة رسميًا لدى الجهات ذات العلاقة وتستخدم **عاملًا فأكثر**؛ بالتسجيل في مؤسسة الضمان،

الشخصية الاعتبارية: مجموعة من الأشخاص والأموال، يتوافر لها **كيان ذاتي مستقل**، وتهدف إلى تحقيق غرض معين، وتتمتع بالشخصية القانونية في حدود هذا الغرض..

**صاحب العمل** في قانون الضمان الاجتماعي: كل

شخص طبيعي، أو جهة تمثل شخصية اعتبارية، وتستخدم عاملًا أو أكثر من الخاضعين

**الاشتراكات**: مبالغ نقدية تُقتطع من أجر العامل

الخاضع لأحكام قانون الضمان الاجتماعي لقاء الاستفادة من خدمات تأمنات الضمان

**الفئات الخاضعة** لأحكام قانون الضمان الاجتماعي :


- 1- جميع العمال الخاضعين لأحكام قانون العمل النافذ
- 2- الفئات العاملة غير المشمولة بنظم وقوانين تقاعدية أخرى (مدني / عسكري)
- 3- الأردنيون العاملون لدى البعثات الإقليمية والدولية
- 4- العاملون لحسابهم الخاص، وأصحاب العمل، والشركاء المتضامنون بدءًا من 2015

**تكون علاقة العامل بصاحب العمل منتظمة** وفقًا للحالات**الآتية:**

- 1- **العامل بالمياومة**: العمل 16 يومًا فأكثر في الشهر الواحد.
- 2- **العامل بالساعة، أو القطعة، أو النقلة**: العمل 16 يومًا فأكثر في الشهر الواحد،
- 3- **العامل الذي يتقاضى أجرًا شهريًا**، بغض النظر عن عدد أيام عمله في الشهر الواحد، باستثناء الشهر الأول لالتحاقه بالعمل: يُشترط لشموله في الشهر الأول أن يكون قد عمل 16 يومًا فأكثر، وإلا كان شموله من الشهر التالي.

**شروط شمول العامل إلزاميًا بأحكام قانون الضمان****الاجتماعي:**

يُشترط توافر العناصر الآتية **مجتمعة** لشمول العامل إلزاميًا :

- 1- العمل لدى منشأة.
- 2- تسلم أجر من المنشأة.
- 3- العمل بتوجيه من المنشأة، 
- 4- العمل في المنشأة بانتظام.

## أولا : تقاعد الشيخوخة:

**الشيخوخة:** مرحلة مُتقدّمة من حياة الإنسان، تحدث فيها تغيّرات جسدية، ونفسية، واجتماعية، ولا يمرُّ بها الناس كافةً في الوقت نفسه.

شروط استحقاق راتب تقاعد الشيخوخة:

- 1- بلوغ المؤمن عليه السنّ القانونية (60 عامًا للذكر، و55 عامًا للأنثى).
- 2- ألا تقل مدة الاشتراك للمؤمن عليه عن 180 اشتراكًا، منها 84 اشتراكًا فعليًا.

شروط استحقاق راتب التقاعد المبكر :

- 1- عند عمر 45 عام للرجل و المرأة ( 300 اشتراك فعلي )
- 2- عند عمر 50 عام ( للرجل 252 اشتراك فعلي ) ( للمرأة 228 اشتراك فعلي )

ملاحظة: في حال لم يكن المؤمن عليه قد أكمل

مدة الاشتراك اللازمة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة بعد إكمال السنّ القانونية فإنّه :

يستطيع الاستمرار في الشمول بالضمان اختياريًا  
او الاستمرار في عمله لحين اكمال عدد الاشتراكات

يشمل هذا التأمين ثلاثة أنواع من الحماية في آنٍ معاً؛

- 1- حماية العامل من مخاطر فقدانه القدرة على الكسب عند بلوغه سنّ الشيخوخة،
- 2- الحماية من آثار حالة العجز الطبيعي ومخاطره
- 3- حماية حق الأسرة التي فقدت معيها في العيش بكرامة، براتب تقاعد الوفاة .

## ثانيا : تأمين إصابات العمل:

**مفهوم إصابة العمل:** إصابة ناجمة عن حادث وقع للمؤمن عليه في أثناء أدائه العمل، أو بسببه، بما في ذلك أي حادث يتعرّض له في أثناء ذهابه إلى عمله أو عودته منه شرط أن يكون ذلك على النحو المعتاد.

**بيئة العمل:** كل ما هو موجود في موقع العمل (المكان، والظرف) والعوامل التي تؤثر في العمل، مثل: التهوية، والإضاءة

**( المرض المهني):** مرض يصاب العامل بمرض ما نتيجة طبيعة العمل والمهنة التي يُمارسها

**تشريعات الضمان الاجتماعي المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية:**

- 1- **الزام** قانون الضمان الاجتماعي المنشأة **بتوفير متطلبات السلامة والصحة المهنية**
- 2- في حال ثبت أن إصابة العمل حدثت **بسبب مخالفة المنشأة** هذه الأحكام، فإنها **تتحمل جميع تكاليف الرعاية الطبية** التي دفعتها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
- 3- **سقوط حق المصاب في البدل اليومي، وفي تعويض الدفعة الواحدة المترتبة على إصابة العمل، في حال خالف المصاب التعليمات الخاصة بالعلاج، أو بالسلامة المهنية المعلن عنها،**
- 4- **الزام المنشأة بدفع اشتراكات تأمين إصابات العمل بما نسبته 2% من أجور المؤمن عليهم.** وللمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي **الحق في زيادة** هذه النسبة **لتصبح بحد أعلى 4%**، تبعاً لمدى التزام المنشأة بتطبيق متطلبات السلامة والصحة المهنية.

**إجراءات المنشأة في حال تعرض المؤمن عليه لحادث عمل:**

- 1- **تقديم الإسعافات الأولية للمصاب، ثم نقله إلى المستشفى** إذا تطلب وضعه الصحي ذلك.
- 2- **إبلاغ المركز الأمني** عن الحوادث الجنائية، وحوادث السير، والحوادث العامة، مثل: الحرائق، والحوادث التي **تؤدي إلى وفاة المؤمن عليه خلال 48 ساعة** من تاريخ وقوعها، وتزويد مؤسسة الضمان بنسخة عن تحقيق الشرطة
- 3- **إشعار مؤسسة الضمان الاجتماعي بالحادث خطياً، وإرفاق التقرير الطبي الأولي في مدة لا تزيد على 14 يوم عمل** من تاريخ الحادث، **وإلا تتحمل المنشأة ما نسبته 15% من نفقات المعالجة الطبية، وكامل البدل اليومي المستحق**
- 4 - **تزويد المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنسخ أصلية من التقارير الطبية، وفواتير المعالجة،**

**الإجراءات الواجب اتخاذها في حال لم تلتزم المنشأة بما سبق:**

- 1- **للمؤمن عليه وذويه الحق في إشعار المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بإصابة العمل في مدة لا تتجاوز 4 أشهر من تاريخ وقوعها** إذا لم تُبادر المنشأة إلى إشعار المؤسسة بها.
- 2- **تتحمل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي رواتب الاعتلال ورواتب الوفاة** الناجمة عن الإصابة فقط في حال أبلغت بإصابة العمل **بعد 4 أشهر** من تاريخ وقوعها.

## التزامات مؤسسة الضمان الاجتماعي تجاه إصابات العمل:

## 1- العناية والرعاية الطبية

- أ- تكاليف المعالجة الطبية والإقامة في المستشفى حتى يشفى المصاب، ويعود إلى عمله.  
 ب- نفقات انتقال المصاب من مكان عمله أو سكنه إلى المكان الذي يُعالج فيه، والعودة منه.  
 ج- الخدمات والتجهيزات الطبية التأهيلية، بما في ذلك الأطراف الصناعية.

## 2- البدلات اليومية

الحق في بدل يومي عن كل يوم يتعطل فيه، بما نسبته 75% من أجره اليومي ما عدا أول ثلاث أيام تحملها المنشأة

## 3- الرواتب و التعويضات

**عجز جزئي دائم** إذا كانت نسبة العجز (اقل من 30%)

**التعويض:** (الراتب المشمول وقت الإصابة x نسبة العجز x 75% x 36)

**عجز جزئي دائم** إذا كانت نسبة العجز (أكبر من 30%)

**راتب اعتلال:** (نسبة العجز x الاجر المشمول x 75%) + 40 دينار

**عجز كلي دائم:** راتب اعتلال: (الراتب المشمول وقت الإصابة x 75%)

يزاد بنسبة 25% إذا كان بحاجة إلى من يعينه على القيام بأعباء حياته اليومية

لا يتجاوز الحد الأدنى للأجور

**راتب الوفاة:** (الراتب المشمول وقت الإصابة x 75% + 40 دينار)

ويوزع على الورثة المستحقين من بداية الشهر الذي حدثت فيه الوفاة

## ثالثا : العجز الطبيعى الدائم

**مفهوم العجز الطبيعى الدائم الكلي والجزئي:** كل عجز كلي أو جزئي دائم يمنع المؤمن عليه من مزاولة مهنته التي يعمل فيها، أو أي مهنة أو نشاط يتكسب منه، بما في ذلك الأمراض العقلية، والأمراض المزمنة، والأمراض المستعصية

## شروط استحقاق راتب اعتلال العجز الطبيعى الدائم

- 1- **انتهاء خدمة المؤمن عليه**، أو إيقاف اقتطاع اشتراكه الاختياري،
- 2- التقدم بطلب تخصيص راتب الاعتلال في **مدّة لا تتجاوز 6 أشهر من تاريخ انتهاء الخدمة**، أو إيقاف اقتطاع الاشتراك الاختياري.
- 3- وجوب ألا تقل اشتراكاته الفعلية عن **60 اشتراكاً**، منها **24 اشتراكاً متصلاً**.
- 4- ثبوت حالة العجز بقرار من المرجع الطبي (اللجنة الطبية الأولية، أو اللجنة الطبية الاستثنائية)

**ملاحظات هامه على العجز الطبيعى :**

- يُخصّص هذا الراتب للمؤمن عليه **بدءاً من الشهر الذي انتهت فيه خدمته**.
- راتب الاعتلال **الكلي** لا يتوقف إذا عاد العامل إلى العمل.
- راتب اعتلال **الجزئي** الطبيعى فيحق له إذا عاد إلى العمل أن يجمع بين ما نسبته **50%** من راتب الاعتلال المستحق له، وأجره
- يحق لكل من المؤسسة وصاحب راتب اعتلال العجز **(الكلي، أو الجزئي)** الطبيعى الدائم **طلب إعادة الفحص الطبي** في أي وقت من **السنتين التاليتين** لتاريخ ثبوت هذا العجز.

**رابعا : الوفاة الطبيعية**

**الوفاة الطبيعية:** وفاة المؤمن عليه المشترك في الضمان في أثناء خدمته، بغض النظر عن السبب، ما عدا الوفاة الناجمة عن الإصابة للعمل.

**وفاة المؤمن عليه خارج الخدمة المشمولة بالضمان**

**120 اشتراكاً فعلياً، ولم يمض على انقطاعه عن الضمان أكثر من 60 شهراً عند حدوث الوفاة.**

**حدوث الوفاة في أثناء الخدمة المشمولة بالضمان**

**إكمال 24 اشتراكاً فعلياً، منها 6 اشتراكات متصلة.**

**طريقة الاحتساب :**

**50%** من متوسط الأجر الشهري الذي عُدَّ أساساً لتسديد اشتراك المؤمن عليه في آخر 12 اشتراكاً لأول **1500 دينار** من ذلك المتوسط،

وبما نسبته **30%** من بقية المتوسط الذي يزيد على **1500 دينار**.

+ **40 دينار (زيادة عامة)**

يزاد الراتب بنسبة **نصف في المئة** عن كل سنة من سنوات اشتراك المؤمن عليه إذا بلغ عدد اشتراكاته **60 اشتراكاً فأكثر**

؛ على أن تزداد هذه النسبة إلى **واحد في المئة** إذا بلغ عدد اشتراكاته **120 اشتراكاً فأكثر**.



2011

## خامسا : تأمين الامومة

**تأمين الأمومة:** تأمين يُقدّم بدلاً يعادل أجر المؤمن عليها وفقاً لآخر أجر خضع للضمان عند بدء إجازة الأمومة، وذلك عن كامل مدّة هذه الإجازة بحسب المدّة المحدّدة في قانون العمل الأردني النافذ (عشرة أسابيع)،

شروط الحصول على بدل إجازة الأمومة:

- 1- الاشتراك في تأمين الأمومة مدّة لا تقل عن 6 أشهر متصلة قبل كل حالة ولادة.
- 2- إثبات الولادة بشهادة ولادة رسمية، أو شهادة الوفاة الصادرة عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات للمواليد المتوفين بعد الشهر السادس من الحمل.

علل : يُعدّ تأمين الأمومة أحد التأمينات المطبّقة في قانون الضمان الاجتماعي ؟

ج : وهو يُسهم في ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة، التي لا تتجاوز 15% فعليا

طريقة الاحتساب :

بدل إجازة الأمومة = (الأجر الخاضع عند بدء إجازة الأمومة / 30 × 70 )

ملاحظة: يستثنى من التأمين : الاشتراك الاختياري , العاملين في القطاع الحكومي

2011

## سادسا : التعطل عن العمل

احتساب راتب بدل التعطّل من العمل:

75% للشهر الأول. 65% للشهر الثاني 55% للشهر الثالث. 45% لكلّ من الشهر الرابع، والخامس، والسادس.

ملحوظة: يكون الحد الأعلى لصافي بدل التعطّل من العمل 500 دينار شهرياً، ويُربط هذا الحد بمعدل التضخّم سنوياً.

- 1- ثلاثة أشهر إذا كان عدد اشتراكاته بأحكام القانون أقل من 180 اشتراكاً.
- 2- ستة أشهر إذا كان عدد اشتراكاته بأحكام القانون 180 اشتراكاً فأكثر.

س : ما هي الاشتراكات التي تبقى فعالة خلال فترة التعطل عن العمل ؟

ج: الشيخوخة والعجز و الوفاة

**شروط استحقاق المؤمن عليه بدل التعطّل من العمل:**

- 1- ألا يقل عدد اشتراكاته بأحكام قانون الضمان عن **36 اشتراكاً فعلياً**.
- 2- أن يكون له اشتراك واحد على الأقل في **تأمين بدل التعطّل من العمل**، وأن يكون **مشمولاً** في هذا التأمين في **الشهر الأخير السابق** لتعطّله من العمل.
- 3- عدم بلوغه **السنّ القانونية** (60 عاماً للذكر، و55 عاماً للأنثى).
- 4- أن يكون سبب الاستحقاق قائماً؛ **بتعطّل المؤمن عليه**

**حالات عدم صرف بدل التعطّل من العمل كاملاً، أو أيّ جزء منه للمؤمن عليه:**

- 1- عودة المؤمن عليه **إلى العمل في مهنة بأجر**، أو مزاولته عملاً تجارياً أو مهنيّاً لحسابه الخاص.
- 2- تقدّم المؤمن عليه للمؤسسة **بطلب تخصيص راتب التقاعد المبكر**.
- 3- **وفاة المؤمن عليه** في أثناء مدّة التعطّل.
- 4- **عدم وجود ما يكفي** لصرف بدل التعطّل من العمل في رصيد الحساب الادخاري للمؤمن عليه غير الأردني.
- 5- **انتهاء تصريح إقامة المؤمن عليه غير الأردني**، أو **مغادرته المملكة** مدّة تزيد على 7 أيام متصلة أو متفرقة في أثناء المدّة المستحق عنها صرف بدل التعطّل من العمل.

**أخيراً : الاشتراك الاختياري**

**الاشتراك الاختياري** : هو ان يشترك المواطن الأردني الاشتراك - **بصفة شخصية**- في تأمين **الشيخوخة، والعجز، والوفاء**؛ للاستفادة من المنافع التأمينية التي يُقدّمها الضمان الاجتماعي

**الفئات التي لا يحق لها الاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي وفق أحكام القانون:**

- 1- الأردني المشمول بأحكام القانون **بصفة إلزامية**، أو الواجب شموله بأحكام القانون بهذه الصفة.
- 2- الأردني الذي **سوّيت حقوقه** باستحقاقه أيّاً من:
  - أ- راتب تقاعد الشيخوخة.
  - ب- راتب التقاعد المبكر.
  - ج- راتب اعتلال العجز (الكلي، والجزئي) الطبيعى الدائم.
  - د- صرف تعويض الدفعة الواحدة بسبب إكمال السنّ القانونية (60 عاماً للذكر، و55 عاماً للأنثى)، أو تجاوزها.

**الفئات التي يحق لها الاشتراك الاختياري في الضمان الاجتماعي:**

- 1- **الأردني المقيم داخل المملكة أو خارجها؛ شرط إكمال سن السادسة عشرة، وعدم تجاوز السن القانونية (60 عامًا للذكر، و55 عامًا للأنثى) في حال كان الاشتراك في الضمان الاجتماعي أول مرة.**
- 2- **للمؤمن عليه الأردني** الذي أوقف منه الاقتطاع لأي سبب من دون إكمال السن القانونية (60 عامًا للذكر، و55 عامًا للأنثى)، أو **المؤمن عليه** الأردني الذي أنهيت خدماته لإكمال السن القانونية، أو تجاوزها لغايات استكمال المدّة الموجبة لاستحقاق راتب تقاعد الشيخوخة.
- 3- **أصحاب المنشآت الأردنيون** الخاضعون لأحكام أي نظام تأمين إلزامي بمقتضى أحكام التشريعات النافذة، **مثل المشمولين بأنظمة التقاعد في بعض النقابات المهنية.**
- 4- **الأردني الذي أكمل سن الشيخوخة (60 عامًا للذكر، و55 عامًا للأنثى)، وأكمل الاشتراكات المطلوبة (180 اشتراكًا فأكثر؛ شرط تزويد المؤسسة بكتاب يطلب فيه استمرار شموله اختياريًا لزيادة راتبه التقاعدي، وذلك في مدّة لا تتجاوز 6 أشهر من تاريخ إكمال سن الشيخوخة**

**ملاحظة:** الاشتراكات الشهرية المقرّرة للانتساب الاختياري لقاء تأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة،

فيدفعها المؤمن عليه بما

**نسبته 17.5%**

من الأجر الذي اشترك على أساسه.

**طلب الاشتراك الاختياري الكترونياً فقط** من موقع الضمان

**انتهت المراجع المكنفة**



الأستاذ مروان المحارمه



Marwan Al Mahaharmeh

لا تنسى الحصول على بنك الأسئلة من المكتبات او الكترونيا من

منصة أساس التعليمية

مع تمنياتي لكم بالتوفيق و النجاح



**الأستاذ : مروان المحارمه**

أبو الثقافة المالية